# دور المواطن العراقي وبعض المؤسسات الاجتماعية في مكافحة الارهاب

## دراسة سوسيولوجية تحليلية

**د. عبد الحسن جواد حبيب**
جامعة بغداد/ كلية الآداب

**اولا : اهمية البحث**

يعد الإرهاب بكل أشكاله آفة خطيرة تهدد البشرية بكافة تنظيماتها ومؤسساتها وتجمعاتها، فالإرهاب وما يتضمنه في جوهره من تعصب وانغلاق وتطرف يمتد مثل ورم خبيث ليدفع بالذات البشرية إلى وأد كل قيمة جمالية في الحياة من اجل تحقيق اهداف انانية شريرة دون ضوابط تتبع من الفطرة السوية والقيم الإنسانية المتصلة بها.

لم يكن الإرهاب وليد هذا العصر، اذ نجده في كل تاريخ مراحل حياة البشر على الأرض سواء قبل ظهور الأديان السماوية أو بعدها، وبرز في ابشع صوره في القرن العشرين لتقاطعه المركزي مع الحضارة والمدنية، والنظام الحقوقي والاقتصادي والسياسي الدولي ، فطال الافراد والمؤسسات والدول ، حتى صارت معظم دول العالم تنوء بحمله وتكافح بقوة من اجل الخلاص منه. وبدء وعي الانسان في عالم اليوم يدرك اهمية دوره في مكافحة الارهاب بعد ان تكشف الوجه المريض للارهاب منذ عام 1995 حين اظهر حديث تلفزيوني اجرته محطة C.B.I مع زعيم احدى الطوائف اليمينية المتطرفة – ديفيد كورش – يوم 21/ ابريل / والذي اظهر مدى حقد الارهابيين على المجتمع وتبلد احساسهم حيال ما يلحق به من اضرار ومصائب ، اذ وصف كورش كارثة تفجيره لمبنى حكومي ومقتل اكثر من 500 شخص" انها لوحة رائعة من رسم الفنان العالمي رامبرانت امتزج فيها الفن والعلم" !

ولم يكن العراق بمنأى عن هذه الافة فبعد سقوط النظام السابق أصبح العراق شعبا بلا دولة، ودولة بلا جيش وقوات أمنية تحمي الحدود وتحفظ الأمن داخل المدن وخارجها، وبعد أكثر من ٦٠ عاما من الحكم الشمولي المقيت أضحى العراق أرضا ودولة وشعبا محطما على مختلف الأصعدة والميادين والمحاور وصار الإنسان العراقي يعاني من آثار مشاكل اجتماعية واقتصادية

ونفسية وسياسية عميقة، ما ساعدعلى نشوء عصابات إجرامية تمارس مختلف أنواع الإجرام، فسجلت حوادث الاغتصاب والقتل والسرقة معدلات مرتفعة وأصبح الناس يعيشون في رعب شديد، وتمكنت المنظمات الإرهابية من دخول العراق ونخر جسد المجتمع من خلال تأسيس قواعد محكمة لتبدأ بمهاجمة القوات الأمريكية وقوات النظام العراقي الجديد تحت ذريعة المقاومة والجهاد ، ولتقوم بعمليات قتل جماعية واغتيال لشخصيات بارزة وقتل عشوائي ومنظم لعراقيين وقتل العشرات من المنتسبين للأحزاب العراقية المختلفة والنشطاء المدنيين من مختلف الاديان والمذاهب وسادت أعمال الإرهاب والقتل أنحاء العراق، وطغت العصبيات الدينية والقبلية والحزبية على حياة الشعب وتجاوز عدد الضحايا اكثر من مليوني شهيد منذ الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣ م ولغاية الان .

لقد صار الانسان العراقي –وما يزال– هدفا سياسيا للعصابات الاجرامية الارهابية ، لذا عليه ان يدرك على كافة الأصعدة مسؤولياته إزاء الشأن الأمني وأبعاده الخطيرة واهمية دوره في نشر الوعي الامني بمخاطر الإرهاب على حياته واسرته ووطنه وأهمية تعاونه مع رجال الأمن ومساندتهم ، فقضية الإرهاب اصبحت هاجس الجميع ومكافحته مسؤولية المجتمع بأسره، لذا ينبغي ان يواجه النشاط الإرهابي استنكاراً واستهجاناً داخلياً من أبناء المجتمع نتيجة إحساسهم بأن الإرهاب موجه إلى أمنهم ومصالحهم وبذلك ستتضاءل قدرة التنظيمات الارهابية على تجنيد عناصر جديدة من داخل العراق او ايجاد حاضنات لها أو تعويض خسائرهم في المواجهات الأمنية ممن يقتلون أو يلقى القبض عليهم .

ومما لايخفى على كل عراقي ان ما من يوم يمر دون ان يقع حادث ارهابي او اكثر في العراق ، وتتفاوت هذه الحوادث كما ونوعا في اليوم الواحد وعلى مدى اكثر من عشر سنوات وهذا يعني ان هناك عشرات الضحايا المدنيين الابرياء يتعرضون يوميا لشتى انواع الاضرار الجسدية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولا يستثني احد نفسه من توقع الاذى الارهابي فالارهاب لادين له ولا وطن ولا ضمير ، وامام حجم الدمار الذي يتركه الارهاب بيننا كمواطنين وكبشر ابرياء نلاحظ ان عملية مكافحة الارهاب تجري ببطء نسبي لانها تقتصر على الاجهزة الامنية والعسكرية الا من بعض الاستثناءات القليلة لمساهمات فردية من مواطنين شرفاء للتبليغ عن مخابيء الارهابيين واوكارهم ، فهل يقتصر دور المواطن على هذا الجانب فقط ؟ وما الدور الوطني للمؤسسات الاجتماعية في مكافحة الارهاب ؟

من خلال اطلاع الباحث على الابحاث والدراسات العراقية في هذا المجال وبخاصة في علم الاجتماع وجد انها قليلة نسبيا مقارنة بحجم مشكلة الارهاب التي يعاني منها المجتمع العراقي . لذا فان اهمية الدراسة الحالية تكمن في تسليط الضوء على ظاهرة الارهاب الخطيرة في مجتمعنا ، والتعرف على الدور المتوقع للمؤسسات الاجتماعية القيام به من اجل مكافحة الارهاب ، واهمية التوصيات التي يمكن ان تنير طريق التعاون والشراكة بين المؤسسات الاجتماعية واجهزة مكافحة الارهاب ، وما يمكن ان تقدمه المقترحات من آفاق لبحوث اخرى في هذا المجال .

**ثانيا: المشكلة:** تتضح مشكلة البحث الحالي من خلال الحاجة للاجابة على التساؤلات الاتية:

أ- ما المقصود بالإرهاب وما سماته وأشكاله ؟

ج- ما دور المواطن والمؤسسات الاجتماعية في مكافحة الارهاب ؟

**ثالثا : حدود الدراسة** : اقتصرت الدراسة الحالية على بعض المؤسسات الاجتماعية وهي الاسرة والعشيرة والمؤسسة الدينية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية ، في العراق للعام 2012 -2013 .

**رابعا : اهداف البحث**

1. التعرف على مفهوم الإرهاب وأشكاله وسماته.
2. التعرف على دور المواطن و بعض المؤسسات الاجتماعية في مكافحة الارهاب ومنها :الاسرة ، العشيرة ، المؤسسات الدينية و مؤسسات المجتمع المدني .

**خامسا: تحديد المصطلحات**

**1-تعريف الارهاب ( Terrorism)**

يعد تعريف مصطلح الارهاب من التعريفات المختلف عليها في العالم اذ لا يوجد تعريف مقبول ومتفق عليه عالميا حتى الآن. وتعتمد الدراسة الحالية اجرائيا التعريف المحلي للارهاب بحسب ما ورد في قانون مكافحة الارهاب في العراق وهو : كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار

والوحدة الوطنية او ادخال الرعب او الخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية[1]

2-**تعريف المؤسسة الاجتماعية**

هي مجموعة مبادئ منظمة لأنماط تنظيمية محددة توجه أغلب نشاطات الأفراد تجاه بعض المشكلات الأساسية المستمرة لاي مجتمع او حياة اجتماعية منظمة وتندرج ضمن النشاطات المؤسسية في كل المجتمعات[2] .

وتصنف المؤسسات الاجتماعية تصنيفات عدة بحسب الطبيعة التنظيمية لكل مجتمع ، وقد تناولت الدراسة الحالية المؤسسات الاتية في المجتمع العراقي :

أ- **الاسرة** : هي نظام مركب و معقد ، و تنظيم له بناؤه و وظائفه، و له أهدافه و ديناميته ، و من ثمة تؤثر و تتأثر بالمناخ الأجتماعي و الإقتصادي و السياسي المتغير[3] .

كما تعرف بانها مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص تجمعهم روابط القرابة من زواج أو أبوة أو بنوة... هدفها الاستمرار البيولوجي والثقافي داخل المجتمع ،طرفاها الأساسيان الحاملان لثقافتها هما الأب والأم [4].

ب- **العشيرة** : هي هيكلية أجتماعية ذات طبيعة مشتركة ، يعد الدم فيها هو الرابط الأقوى ولها جد واحد أصل تناسل أفرادها حيث تنسب إليه0

ت- **منظمات المجتمع المدني** :تنظيمات مدنية طبيعية او معنوية غير هادفة للربح مكونة من مجموعة من الاشخاص ، تستهدف مساعدة الآخرين لتلبية الاحتياجات الأساسية او حل مشكلاتهم، أو تحسين اوضاعهم .

ث- **المؤسسة الدينية** : نسق من المعايير والأدوار الإجمالية المنظمة التي تواجه الحاجة الدائمة إلى الإجابة على الأسئلة النهائية المتصلة بهدف الحياة وبمعنى الموت [5].

## سادسا: المدخل النظري التحليلي

### الارهاب اجتماعيا

لقد توسع دور المنظومة الأمنية بحسب نظرية الأمن الشامل أو الأمن التكاملي ليتضمن كل ما يمس أمن المواطن وراحته واستقراره، وقد استلزم ذلك بالضرورة تطور المسؤولية، فلم تعد الأجهزة الأمنية وحدها هي المسؤولة عن الحفاظ على أمن المجتمع ومكتسباته وإنما يقع

عليها الجزء الأكبر من المسؤولية، وبذلك تكون جميع مؤسسات المجتمع متشاركة في تحقيق تحقيق الأمن الاجتماعي والوطني وتعزيزه [6].

و لأن الارهاب يعد من اكثر التهديدات التي تواجه الامن الاجتماعي والوطني لذا فهناك اهمية كبيرة في دراسته ، مثلما هناك صعوبة شديدة ايضا في دراسته كفعل اجتماعي لأسباب عدة منها ما يعود إلى طبيعة الجريمة الارهابية ذاتها وصعوبة إجراء دراسات تحليلية عميقة ، نظرا لكونها متجذرة في أعماق الأفراد المتبنين لها ويصعب الوصول اليهم ، ومنها ما يتعلق بأسباب سياسية نظرا لأن الجرائم الإرهابية قد تكون ردود فعل على السياسات الحاكمة ، ولأنها تستغل نقاط الضعف في سياسة الاداء الحاكم لتبرير عملياتها ، ومنها ما يعود لأسباب أمنية إذ لا تتوفر في كثير من الاحيان معلومات متاحة للباحثين لدراسة الإرهاب مقارنة بالجرائم الأخرى .

وتعود الجرائم الإرهابية في الأصل الى نشاطات لجماعات متطرفة ذات أفكار أيديولوجية خاصة ، انشقت عن الرأي العام وحتى عن الرأي المعارض المقبول اجتماعيا ، وكونت لها تنظيمات سرية لتحقيق غاياتها ، مستخدمة ذرائع ذات قبول اجتماعي من أجل تحقيق أهدافها ، ومتخذين من فكرة الغاية تبرر الوسيلة منهاجا لتحقيق غاياتهم ، وهوما يؤكد ضرورة ممارسة نشاطاتها في تنظيمات سرية وبأساليب وأماكن سرية وغير معروفة[7] .

وغالبا ما يركز الإرهاب الموجه من الأفراد أو المنظمات ضد النظام السياسي في الدولة تجاه رأس الهرم السياسي في الدولة ، سواء بالتأثير المباشر أو غير المباشر، وأن هؤلاء الأفراد الإرهابيين الأعضاء في التنظيمات المتطرفة ليس لديهم سلطات قانونية ، ويمارسون أعمالهم إما من تلقاء أنفسهم أو بعد تلقي الأوامر من القيادات العليا في التنظيم ، وهذا ما يميز هذه الجرائم عن الجرائم الجنائية الأخرى ، وهذا ما يجعلهم في الوقت ذاته يستخدمون أكثر الأسلحة فاعلية في جرائمهم الإرهابية [8].

ولأهداف التنظيم المتطرف وغاياته دورا بارزا في جعل الإرهابيين ذوي قدرة عالية ومهارة في استخدام العنف ، وذلك لجذب الانتباه ، واحيانا لغاية مرحلية مثل تحقيق شهرة ودعاية للتنظيم أكثر منها تحقيق أكبر قدر ممكن من التدمير والخسارة تجاه النظام السياسي في الدولة ، وفي النتيجة النهائية يكون المواطن المدني الاعزل هو ضحية هامشية ومجانية لتنفيذ

مخططات ارهابية ، فالمواطن سواء شاء اما ابى طرفا مقحما في منتجات ماكنة الارهاب ، لذا فأن وعيه بمخاطر الارهاب ومكافحته ضرورة تمليها شروط سلامته الفردية والمجتمعية .

وقد تم تقصنيف الجرائم الارهابية تصنيفات عدة ، وقد اعتمد الباحث التصنيف بحسب شكل الجريمة الارهابية وهذا ما يتسق مع البحث الحالي اذ يمكن عرض أهم أشكال الجرائم الإرهابية كما يأتي [9]:

1. **عمليات التفجير** : وتعد الأسلوب الأكثر شيوعا واستخداما وانتشارا في معظم الجرائم الإرهابية على مستوى العالم ، وذلك لأنه يمنح الفرصة الكافية للإرهابي لاكمال العملية بنجاح مع إمكانية الانسحاب من مسرح الجريمة دونما القبض عليه أو اكتشافه ، إضافة إلى أن هذا الأسلوب يتميز في أنه يحدث في حال وقوعه قدرة عالية على جذب الانتباه من قبل الجماهير ومن قبل وسائل الإعلام وبذلك تتحقق الغاية المرجوة ، وهي الرعب والإثارة في الجماهير والتأثير السلبي في موقف السلطة السياسية مع التقليل من حجم الأفراد المشاركين في تنفيذ جرائمهم.
2. **الاختطاف** : ويوجه حيال الشخصيات السياسية او العسكرية او ذات الاهمية الاجتماعية
3. **احتجاز الرهائن** : ويستخدم من أجل الحصول على مكاسب سياسية تتعلق بمطالب التنظيمات التي يتبعونها ، والضغط على الحكومات والأنظمة السياسية الحاكمة لتحقيق مطالبها . وقد يسعى الإرهابيون إلى الحصول على مكاسب اقتصادية من أجل الحصول على الأموال اللازمة لاستمرار التنظيم. وتنفيذ المزيد من العمليات الارهابية .
4. **المصادرة والابتزاز:** ويستخدم من أجل الحصول على الأموال وذلك من خلال السطو المسلح ومصادرة بعض الأموال أو بابتزاز بعض الأشخاص أو الشركات على شكل الحراسة والحماية ، وقيام التنظيمات بالابتزاز يعد من وجهة نظرهم ضرورة قصوى تدعوها الحاجة لكي يتمكن التنظيم من الاستمرار وتحقيق أهدافه.
5. **تخريب وتدمير المنشآت الهامة** : ويتم ذلك حيال المنشآت الاستراتيجية والحيوية والهامة و مراكز المعلومات والوثائق عن طريق سرقة المعلومات أو تدميرها أو تخريبها.
6. **التهديد بالمعلومات الكاذبة** : ورغم أنها لا تؤدي إلى حوادث إرهابية حقيقية ، إلا أنها تحقق آثار إيجابية للإرهابيين ، منها : إنهاك الجهاز الأمني والسلطات المختصة ،

وإثارة الرعب في المجتمع ، وخلق حالة من الفزع لدى المواطنين ، كما أنها تساعد الإرهابيين على قياس الثغرات الأمنية ومدى قدرة الأجهزة الأمنية على التفاعل مع هكذا مواقف .

7. **الاغتيالات** : وتوجه حيال الشخصيات الهامة والسياسية في النظام السياسي الحاكم والتي يعتقد التنظيم والإرهابيون أن اغتياله سيحقق شيئا من الأهداف التي حددها التنظيم ، ويعد السياسيون والموظفون الحكوميون ذووا المناصب الحساسة والشخصيات العامة في المجتمع أهدافا للتنظيمات المتطرفة وجماعاتهم الإرهابية .
8. **اختطاف الطائرات:** وتعد من أهم أساليب الإرهاب خاصة منذ السبعينات من القرن الميلادي الماضي ، ما أدى إلى زيادة اهتمام السلطات على مستوى العالم بتأمين سلامة الطيران المدني واتخاذ إجراءات وقائية دقيقة لتفتيش الركاب قبل صعودهم وإيجاد حواجز بين الركاب وطاقم الطائرة ، وكذلك تعيين حراسات قوية ومدربة لمرافقة الرحلات الجوية لضمان أمنها وسلامتها، ويحقق هذا الأسلوب العديد من الأهداف التي ترسمها المنظمات الإرهابية ، وتعده من أفضل السبل اقتصاديا وعسكريا وسياسيا مقارنة بأشكال الإرهاب الأخرى.

وفي العراق فان اكثر اشكال الارهاب تتمثل في استخدام اكثر من شكل من اشكال الارهاب وبخاصة السيارات المفخخة ، والاحزمة والعبوات الناسفة ، واسلحة مثل القاذفات والهاونات وصواريخ كاتيوشا ،فضلا عن الاغتيالات واختطاف وتهديد الاشخاص[10] وهذا يؤشر تشابه الارهاب دوليا ومحليا ويؤكد ان مصادره واحدة .

وتتسم الجرائم الإرهابية بشكل عام بعدد من السمات التي تميزها عن العديد من الظواهر الإجرامية الأخرى في المجتمع ، فالقصد الجنائي في الجريمة الإرهابية يكون متوافرا في جميعها ، والتنظيم والتخطيط والتنفيذ بأحدث الأساليب المبتكرة وأحدث التقنيات العلمية عنصرا أساسا في جرائم الإرهاب ، والهدف السياسي سمة من سمات جميع جرائم الإرهاب.

ويشير بولتز وآخرون (1999)[11] وعبد المطلب (2002)[12] وغيرهم أن من أهم تلك السمات التي تتسم بها الجرائم الإرهابية وتميزها عن غيرها من صنوف الجرائم الأخرى ما يأتي :

أ- **استخدام العنف أو التهديد به** : وذلك كأساليب عمل وليس كغايات في حد ذاتها ، من أجل إحراز مكاسب ضد ضحايا مستهدفين ، وهؤلاء الضحايا قد لا يكونوا بالضرورة ضحايا محددين ومقصودين بذاتهم ، ذلك أن العملية الإرهابية في حد ذاتها تتضمن العنف والترويع ، سواء استخدم العنف فعليا أو تم التهديد به ، ويعود ذلك إلى أن هناك ارتباطا مباشرا وقويا بين العنف والإرهاب ، بوصف العنف يحقق أهداف الارهاب .

ب- **الرعب والتخويف لضحاياه** : إذ لا يستهدف الإرهابيون القضاء على أرواح و أجساد الضحايا وممتلكاتهم فحسب ، بل يحرصون على زرع الرعب والخوف في نفوس جميع أفراد المجتمع المقصود ، وهو هدف مهم تسعى المنظمات الإرهابية إلى تحقيقه.

ت- **انتقاء الاهداف بعناية كبيرة** : انتقاء الأماكن والضحايا ووسائل المواصلات المقصودة بعناية فائقة ، واختيار أكثرها أهمية للرأي العام وأكثرها إحراجا للنظام السياسي ، ومراعاة أيهما سيحقق تأثيرا إعلاميا أكثر .

ث- **استخدام عنصر المفاجأة بالنسبة للأجهزة الأمنية المختصة** : وذلك عند تنفيذ الجرائم الإرهابية ، إذ بالرغم من الإجراءات الأمنية الوقائية التي تحيط بالأماكن أو الشخصيات أو وسائل المواصلات الهامة والمتوقع تعرضها لعمليات إرهابية ، إلا أن التنظيمات المتطرفة تستغل الثغرات الأمنية وتفاجئ الجهات الأمنية بتنفيذ عملياتها الإرهابية.

ج- **عدم مراعاة إمكانية تعرض الأطفال والشيوخ والنساء كضحايا للعمليات الإرهابية**: فقد يكون ذلك مقصودا من أجل زيادة الإثارة لدى الرأي العام في المجتمع وإحراج النظام السياسي أمام المجتمع وإظهاره بالعجز عن توفير الأمن والطمأنينة.

ح- **ولاء الإرهابيين المكلفين بتنفيذ الجرائم الإرهابية للتنظيمات المتطرفة** : ويكون ذلك ولاء عميقا للتنظيمات التي ينتمون إليها ولأهدافها وقيمها ، حتى لو كان ذلك على حساب أرواحهم.

خ- **ترك آثار العمليات الإرهابية في أذهان المجتمع المقصود سنويا** : اذ يصبح تاريخ حدوثها ذكرى ذات دلالات محددة سواء لدى الجماعات الإرهابية أو على النظام السياسي أو على النظام الأمني أو حتى على المستوى العالمي.

د- **استخدام أحدث الأسلحة وأكثرها فتكا وتدميرا** : إذ يلاحظ ذلك من نوعية وحجم المتفجرات التي استخدمت في عمليات إرهابية نفذت وفي العمليات التي تمكنت السلطات الأمنية من ضبطها قبل تنفيذها.

ذ- **استخدام أحدث وسائل الاتصالات:** ويتم توظيف أحدث التقنيات العلمية في نشاطات التنظيم مثل الأجهزة اللاسلكية المشفرة وأجهزة الهواتف المتنقلة والتي تعمل على نطاق إقليمي أو عالمي ، وتستغل الأجهزة المسروقة ، كما تستخدم أجهزة تحديد المواقع ، والأهم من ذلك ما توفره شبكة الإنترنت من خدمات.

ر- **تدويل الجرائم الإرهابية** : إذ لا يقتصر التعامل مع الإرهاب على الأفراد القلائل الذين نفذوا الجرائم الإرهابية أو الذين قبض عليهم قبل إتمام عملياتهم ، بل يتطلب ذلك التعامل مع الأشخاص والتنظيمات والأحزاب والدول التي تدعمهم.

**ومن خلال هذه السمات يمكن استنتاج ان اهم مؤشرات الجريمة الارهابية هي:**

- تحقيق الرعب كنتيجة وكهدف في الوقت ذاته.
- الحرص على استخدام العنف بشتى صوره تجاه الاشخاص والمنشآت.
- استهداف ضحايا مباشرين او هامشيين ليس بالضرورة أن يكونوا مقصودين.
- وجود أهداف سياسية ، والعمل خارج الاطار القانوني المحلي او الدولي .
- استخدام التقنية الحديثة واتباع أساليب حديثة ومبتكرة في كل عملية .

**الارهاب في العراق وسبل مكافحته**

بعد دخول قوات التحالف الى العراق عام 2003 للاطاحة بنظام البعث اصبح العراق ساحة واسعة لتفريخ الارهاب وتحول الى مسرحاً للعمليات الارهابية التي اخفت الكثير من معالم الحياة المدنية فيه وذلك بسبب الفراغ السياسي والامني الذي جعل الاف الاطنان من الاسلحة بيد عامة الناس وبخاصة من المجرمين الذين اطلق سراحهم النظام السابق فضلا عن العثيين من الذين يضمرون حقدا للتغيير والنظام الديمقراطي الجديد في العراق ،كما ان الحدود العراقية تركت مفتوحة لكافة الجماعات والمنظمات الارهابية ومن مختلف الجنسيات التي وجدت فرصتها لتصفية حساباتها مع الولايات المتحدة الامريكية ، ولعبت دول المنطقة دورا كبيرا في تكريس الارهاب الى العراق من خلال تسهيل دخوله عبر اراضيها وتبرير اعماله الاجرامية على انها اعمال بطولية تستهدف المحتل واخذت تشجع القتل الطائفي الذي يستهدف

شق وحدة الصف العراقي ، ومثلما ساهمت بعض دول المنطقة بصورة مباشرة في عمليات تمويل الارهاب في العراق فانها في نفس الوقت امتنعت عن مساعدة الشعب العراقي وقاطعت حكومته الوطنية المنتخبة بل وشجعت على اسقاطها وافشالها ، فتعاونت بشكل كبير مع الجماعات المسلحة التي تستهدف العلماء واساتذة الجامعات والصحفيين ورجال الامن من الشرطة والجيش العراقي ، وحرصت بعض دول المنطقة على توفير كافة المستلزمات المادية واللوجستية للارهابيين وتبنت عملية تدريبهم داخل وخارج العراق وبالتحالف مع بقايا النظام البعثي واجهزته المخابراتية الوحشية .

وقد صدر قانون مكافحة الارهاب رقم 13 لسنة 2005 واقرته الجمعية الوطنية العراقية بتاريخ 2005/11/7 الذي اعطى توصيفا وتعريفا للارهاب والفعل الارهابي وحدد العقوبات لكل فعل منها ، وعلى الرغم من تشكيل اول لواء للعمليات الخاصة في 14/ كانون الاول /2003 الا ان تشكيل جهاز مكافحة الارهاب لم يستكمل بعده الاداري الا في 6/مايس/2007 وصار هذا الجهاز يمارس مهامه في القيادة والسيطرة على تشكيلاته في 2008/1/1 واعتمادا على ذلك بدأت وطنيا عمليات مكافحة الارهاب في العراق ، وذلك استنادا على المباديء الواردة في الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب[13] وهي :

1- **قانونية مكافحة الارهاب** : ويستند هذا المبدأ على قانون مكافحة الارهاب رقم 13 لسنة 2005 والذي اورد تعريفا محددا للارهاب وقد اعتمدت الدراسة الحالية على هذا التعريف .

2- **شرعية مكافحة الارهاب** : وتستمد هذه الشرعية من مباديء وقيم الاسلام وكل الاديان الاخرى التي تنبذ العنف وتدعو الى السلام والحوار وتحرم قتل الاخر ، كذلك القيم والاعراف الاجتماعية والعشائرية التي لاتقر كل اشكال الجريمة ، فضلا عن القرارات الدولية- ومنها قرار الامم المتحدة رقم 1373 -الذي يستلزم الوقاية من الارهاب ومنعه حفاظا على المواطن العراقي وامن العراق واستقراره وازدهاره .

3- **التعاون الاقليمي والدولي** : وينطلق هذا المبدأ من نظرية عالمية الارهاب وتمثلاته المحلية في المجتمعات بوصفه ظاهرة اقليمية ودولية ، لذا يجب التعاون من اجل

مكافحته وتجفيف منابعه اعتمادا على القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بمكافحة الارهاب .

4- **احترام حقوق الانسان** : وينطلق هذا المبدأ من القانون الدولي ومعايير حقوق الانسان كما وردت في الاسلام والاديان السماوية واتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها لذا فهي جزء لايتجزء في كل الفعاليات الموجهة ضد الارهاب .

5- **المواطنة العراقية** : ويستند هذا المبدأ على روح المواطنة العراقية في التعامل مع الارهاب والابتعاد عن العنصرية والطائفية والاثنية في التعامل والمعالجة .

وبذلك فأن مواجهة الارهاب ومكافحته في العراق اخذت طابعا علميا واجتماعيا وطنيا ، كما اوضحت هذه الاستراتيجية طبيعة وتوزع الادوار التعاونية والتشاركية للمواطنين والمؤسسات الاجتماعية والحكومية ، وكان من المفترض ان تبنى على اساسها استراتيجية مدنية وطنية شاملة تتضمن خططا فرعية تنفيذية تتناول المهام الوطنية الملقاة على عاتق المواطن والمؤسسات الاجتماعية في الوقاية و مكافحة الارهاب ، الا ان هذا لم يحدث للاسف الشديد ويعود هذا في تقدير الباحث لاسباب عدة منها :

- الخوف من الخوض في هذا المجال نظرا لما تركه الارهاب من الم وذعر واحباط لدى المواطن العراقي .
- روح الاعتمادية التي تستوطن المواطن العراقي بسبب تطبيعه الطويل من قبل النظام السابق على ان القضايا الامنية هي من مهام السلطة حصريا .
- ضعف فهم مؤسسات المجتمع المدني لدورها الحقيقي في هذا المجال .
- انشغال المؤسسة العشائرية والدينية في مواجهة التعصب والطائفية وما افرز من مشكلات واسعة وكبيرة في المجتمع العراقي .
- حداثة تجربة المجتمع العراقي في التعرض للارهاب .
- التشابك المفاهيمي بين مصطلحي الارهاب ومقاومة قوات التحالف وسعي الارهاب على خلط الملقين اعلاميا .

وفيما يأتي اهم الادوار الاجتماعية في مكافحة الارهاب في العراق :

**اولا : دور المواطن العراقي في مكافحة الارهاب**

تتضح أهمية دور المواطن في العمل الأمني من خلال تفعيل الثقة المتبادلة بين المواطن والمؤسسة الامنية بهدف تحقيق الأمن والاستقرار. وان تعزيز هذه الثقة يتطلب تطبيق وسيادة القانون بشكل متساو بين الفقير والغني والضعيف والقوي، وان لا تكون الاعتقالات بدافع شخصي او انتقامي. ان انتشار ثقافة الثأر والانتقام في مجتمعنا بشكل عام وبخاصة بين المواطن وممثلي السلطة الامنية لم تكن وليدة فترة زمنية قصيرة سابقة وانما هي ثقافة تراكمت منذ نشأة الدولة العراقية بسبب طبيعة الانظمة الشمولية التي تعاقبت على ادارة الحكم في العراق لذا يصعب اعفاء اي طرف حاليا –المواطن او رجل الامن – من تأثير هذه الثقافة على سلوكه الشخصي ، مثلما يصعب فك هذا الاشتباك ثقافيا خلال فترة قصيرة بينهما ، لقد كان المواطن العراقي ينوء تحت سلطة المؤسسة الامنية القاشية ، الا ان الكثيرين استثمروا التغيرات التي حدثت على بنية الدولة بعد عام 2003 وصار يسلك سلوكا عكسيا فيرى ان تطبيق القانون وسيادته من قبل الاجهزة التنفيذية المتمثلة بالقوات الامنية بانه كيديا وهذا ما يعرض بعض منتسبي قوى الامن الداخلي الى الملاحقة العشائرية او الثأر في كثير من الاحيان .

لقد اظهرت استبيانات الرأي الميدانية لوزارة الداخلية [14] ان المواطن يحتاج الى مد جسور الثقة من خلال خدمات ملموسة من منتسبي الشرطة والعكس ايضاً صحيح ، مثلما اظهر ان المواطن يرغب في رؤية رجل الامن في اللباس المدني اكثر من العسكري وهذا يؤشر الهوة النفسية في ثقافة المواطن لقبول رجل الامن نفسيا نتيجة تعرضه للظلم والقهر من رجال امن النظام السابق .

كما اوضحت الدراسات التي اجرتها وزارة الداخلية ان الاجهزة الامنية تصنف الى خدمية مثل المرور والدفاع المدني والجنسية، والاخرى أمنية مثل الشرطة الوطنية والنجدة وثالثة أمنية استخبارية لا يرغب المواطن بالتعامل معها وهذا يؤشر ضعفا واضحا في مدى وعي المواطن باهمية دوره في مكافحة الارهاب والجريمة وانه مازال تحت تأثير ثقافة الانفصال والخوف من الاجهزة الامنية .

ولاجل بناء جسور الثقة بين المواطن ورجل الامن ينبغي ان يؤمن الطرفين انه لايمكن انهاء العنف بالعنف مهما كانت الاسباب والمبررات . كما ان على المواطن ان يتعرف على طبيعة المخاطر التي يتعرض لها رجل الامن ويضع في حسبانه ان رجل الامن اولا وقبل كل شيء مواطنا عراقيا وانه يسعى لخدمة المواطن والاسرة والمجتمع العراقي وكذلك فان جهل

المواطن بطبيعة العمل الامني ومدى تحمل رجل الامن جملة من المخاطر اليومية هو وعائلته وتصوره الخاطئ باستيلائه على سلطة معينة ونقل ذلك عبر وسائل الاعلام يدفع الى اختلاق تلك الازمات. لذا فان تفعيل العمل الاعلامي لتعزيز الثقة بين الطرفين، لاسيما ان المواطن ورجل الامن يتعرضان الى مختلف الضغوط والارهاق وتداعيات الوضع الراهن بما قد يؤدي الى عدم ضبط النفس والتصرف باساءة قد تكون غير مقصودة" كما ان على المواطن ان يعي ان التصرفات الفردية التمييزية لبعض منتسبي الاجهزة الامنية لا تعكس سلوك جميع المنتسبين او الجهاز، فالانتقائية في التعامل مع المواطنين مهما كانت صفاتهم مرفوضة بجميع اشكالها من قبل الاجهزة الامنية ، وان حدوث مثل هذه الحالات يؤشر جهلا كبيرا من قبل المواطنين أنفسهم بحقوقهم. كما ان هناك اخطاء مشتركة ترتكب من قبل المواطن ورجل الامن على حد سواء في انتهاك حقوق الانسان أو الخروقات الامنية، ما يولد فقدان الثقة بين المواطن ورجل الامن، كما لايمكن تجاهل ان الامر لا يخلو من تعد يصدر من المواطن ضد رجل الامن كما يحصل في المكالمات الهاتفية التي ترد على الهاتف المخصص لتلقي شكاوى الدفاع المدني او الابلاغ عن الحرائق، اذ يمكن القول ان نصف عدد المكالمات اليومية ينحصر بالتحرش والاساءة"، فضلا عن ان العديد من رجال الدفاع المدني ومكافحة المتفجرات والمرور دائماً ما يتعرضون الى الاعتداءات او المضايقة عند حصول الحوادث رغم عملهم الانساني.

وقد اجرى المركز المدني للدراسات والاصلاح القانوني[15] استبياناً حول علاقة المواطن بالاجهزة الامنية شخص عددا من مكامن الخلل في المؤسسة الامنية".وأشار الى ان أبرز النقاط التي اظهرها الاستبيان :

- الشكوى من تعامل رجل الأمن مع المواطن.
- قلة الثقافة والتوعية القانونية.
- تلقي الرشاوي من بعض المنتسبين .

ان هذه النتائج تؤشر ضرورة اعادة تنظيم العلاقة وتوزع الادوار التفاعلية بين المواطن ورجل الامن .

وقد اكدت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب في العراق على اهمية دور المواطن من خلال اقامة تعاون فعال مع جهاز مكافحة الارهاب بما في ذلك ايجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الابلاغ عن الاعمال الارهابية والكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها .

وتكشف الكثير من اخبار عمليات القاء القبض على العصابات الارهابية وتحرير رهائن مختطفين ان هذه العمليات لم تكن لتنجح لولا ابلاغ المواطنين عن حالات وسلوكات مشبوهة يتم ملاحظتها والابلاغ عنها وبعد المراقبة وجمع الادلة من قبل الجهاز المختص يتم القاء القبض على افراد العصابة والذي غالبا مايكون بتقديم خسائر قليلة بسبب تعاون المواطنين مع الاجهزة الامنية .

**ثانيا : دور المؤسسات الاجتماعية**

تتمثل خطورة الارهاب في استهدافه للمدنيين والبنى التحتية والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والخاصة والرموز العلمية والثقافية والدينية ، وذلك بهدف تقويض ركائز الدولة واثارة العنف الطائفي وعدم الاستقرار . ومن الواضح ان الارهاب لم يحقق نجاحا اتصاليا مستديما في المجتمع العراقي ، اذ ان عمق الاتصال بين الخط المسلح وعموم المجتمع هو شرط اساس من شروط نجاح الحركات التي تروم التغيير السياسي والاجتماعي ، وان الكفاح المسلح في الثورات الشعبية يعد جزءا حيويا من جسم الامة ، اما الارهاب الذي نراه في العراق فهو جسم غريب عن المجتمع والامة . كما ان من شروط توافق اي خط مسلح مع الشعب هو ان تتوافق المصالح بين الخطين ، وهذا مالانراه في العراق اذ ان مصالح الشعب العراقي هي ابعد ما تكون عن اهداف الارهابيين الذين لم يقدموا له الا الجرائم الوحشية ، لذا ليس مستغربا ان يلجأ الارهابيين الى المجرمين ليتحالفوا معهم ويدفعونهم الى تاسيس خلايا ارهابية مسلحة[16] .

**أ- دور الاسرة**

تعد الاسرة أول مؤسسة صغيرة ذات التأثير الكبير والمباشر على تربية وتنشئة الطفل، وهي الممثلـــة الأولـــى للثقافـــة والعامل الأول في صبغ سلوك الطفل بصبغة اجتماعية فتشرف على توجيـــه سلوكه وتكـــوين شخصيته. ذلك ان الاسرة مجموعة من الأفراد المتكافلين الذين يقيمون في بيئـــتهم الخاصة وتربطهم علاقات بيولوجية ونفسية واجتماعية واقتصادية وشرعية قانونية [17].لذا فهي تمثل نواة المجتمع، وهي مميزة عن بقية المؤسسات لكونها وحدة إنتاجية تمد المجتمع بأعضاء جدد بالإضافة لكون العلاقات فيها قائمة على الروابط العاطفية .

وغالبا ما تكون العلاقات بين أفراد الاسرة علاقة مباشرة ، يتم من خلالها تنشئة الفرد، ويكتسب فيها الفرد الكثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة ، فضلا عن انها المؤسسة الأولى والوحيدة التي يجد فيها الفرد أمنه وسكنه وطمأنينته[18]

كما تعد الاسرة أهم كيان اجتماعي من حيث أدواره ووظائفه ، إذ أن صلاح هذه الوحدات الصغيرة هو صلاح حقيقي للمجتمع . لذا فان لها وظائف رئيسة ضمن سياقها الاجتماعي وان الالتزام باداء هذه الوظائف على نحو سليم من شأنه ان يبعد مخاطر الانجراف نحو الانحراف والجريمة والارهاب ، ومن هذه الوظائف :

- **تلبية الحاجات التي يتطلبها أفراد الأسرة** : فالأسرة هي المسؤولة اولا عن إشباع احتياجات أفرادها، البيولوجية والنفسية والاجتماعية ، وضعف هذه الوظيفة غالبا مايؤدي الى الانحراف والانخراط في التنظيمات المتطرفة ، وربما دون علم الاسرة او فوق مستوى توقعاتها، لذا ينبغي إحاطة الشباب في الاسرة بالرعاية الشاملة ، وبخاصة في الأسر التي يظهر على ابنائها بوادر تعصب و تشدد وغلو ومرافقة الاقران المتطرفين ، ويلاحظ الشعور بالذنب للاهمال او التقصير من خلال ما تقوم به بعض الأسر من مناشدات لأبنائهم المتهمين في جرائم إرهابية والفارين من وجه العدالة مثلما تلاحظ صدمتهم باكتشاف انخراط ابنائهم في هكذا جرائم .كما ان على الاسرة ان تعتمد ثقافة القناعة والتآزر الانساني والتحكم الانفعالي والعقلي في اشباع الحاجات وبخاصة في ما يتعلق بالحاجات المادية والبيولوجية ، اذ ان شدة المطالبة باشباع هذه الحاجات تعد ضغوطا تدفع في بعض الاحيان احد الوالدين الى ممارسة الانحراف او الجريمة او الفساد المالي او الاستجابة للمغريات المادية للجماعات الارهابية .
- **تهيئة أفراد اجتماعيين ومواطنين ودفعهم للمجتمع** :وهي وظيفة تلقائية تمارسها الأسرة تجاه ابنائها من خلال غرس القيم الوطنية والانسانية والاجتماعية النبيلة وحب العمل ومحبة الآخرين والتسامح وقبول الاخر وتهيئة الفرد على تحمل المسؤولية والاستعداد للقيام بالأدوار التي ستناط اليه مستقبلا ، وتهيئة الابناء كمواطنين لديهم حقوق وعليهم واجبات وطنية واجتماعية واسرية ، وكل هذا يتطلب منهم التعامل بروح انسانية عالية مع الاخرين .

- **غرس الفضائل الروحية والدينية** : ينبغي على الأسرة أن تؤكد على ابنائها وخاصة الناشئة والشباب التحلي بأسس الدين القويم والبعد عن المغالاة فيه ، والاستعانة بالفضائل الروحية في مواجهة المشكلات والازمات والتعامل مع الاخرين ، وحثهم على نبذ العنف في السلوك والتطرف الديني والتعصب والتمييز بكافة اشكاله ، وتوجيههم نحو قبول الاخر.
- **التركيز على تربية أبنائها تربية جيدة** : أن من وظائف الأسرة غرس المبادئ التربوية في المجتمع. وذلك يتطلب معالجة الخلافات الزوجية والخلافات بين الابناء ومعهم والقيام بالدور المتوقع في مجال تربية الأطفال والاهتمام بالناشئة ومتابعتهم والتنسيق المستمر مع المدرسة .

وقد اكدت الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب على التدابير الوقائية وتشمل دعم الدولة للاسرة لضمان التربية السليمة للنشء الجديد والشباب والتركيز على القيم الروحية والاخلاقية والتربوية الصحيحة .

**ب- دور العشيرة**

إن تاريخ أي جماعة بشرية هو تعبير عن الفعل الجمعي في سياقات ثقافية ذات سمة تراكمية، تورث اجتماعيا فتحدد ملامح هوية تلك الجماعة. وإذا كان علماء علم الاجتماع يقسمون المجتمعات إلى قسمين رئيسين،المجتمعات الثابتة (Genuine Society) والمجتمعات النابتة (Casual Society)، حيث تنتمي البنية المجتمعية العراقية إلى الصنف الأول الذي يتسم بعمقه التاريخي، ففيه مستويات من الوجود تحت ما يظهر على السطح، أبعد مما يبدو للعيان، كما عبر عنها عالم الاجتماع باسكر، وهذه المستويات التحتية ذات أهمية خاصة لأنها تستطيع أن تفسر ما هو باد لنا. ففي مطلع القرن العشرين لم يكن العراق شعبا واحدا أو جماعة سياسية واحدة بل توجد فيه الأقليات الذين يشكلون مجتمعات متمايزة ومختلفة رغم تمتعهم بسمات مشتركة، فالعراق كان جزءا من الإمبراطورية العثمانية، ولم تكن فيه سلطة سياسية وطنية، أما شعبه فقد كان موحدا ،وهذا ما حدث عند اشتراك العراقيين بمختلف فئاتهم وطبقاتهم في مواجهة الاحتلال الإنجليزي للعراق (1904–1918). وحالة المقاومة التي وصلت ذروتها في ثروة العشرين وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور علي الوردي، أن ثورة العشرين كانت تعبيرا عن الافعال والتضامن الشعبي وهو بالتأكيد تعبير عن تأريخ من مشاعر الانتماء ، كان العراقيون

جميعا بمختلف فئاتهم وطبقاتهم يهتفون 'يحيا الوطن'، وهذا يجسد انتماء مشتركا إلى مجتمع واحد .

لقد تميز العراق بتعدد العشائر العراقية الذين يمثلون أطياف الشعب العراقي من عرب واكراد وتركمان وديانات متعددة فمنهم المسلمون بطائفتيها الشيعية والسنية والمسيحين وغيرهم ،وعرفت العلاقة بين العشائر سواء في الجنوب أو في الشمال أو الوسط بمواقفها الطيبة مع بعضها البعض ومع العراق وأبناء العراق، وما قدموا للعراق من خدمة وإصلاح وتضحية في كل المجالات، ويشهد لها بمواقفها البطولية على مدى التاريخ ، فقد لعبت العشائر العراقية ومنذ بداية القرن السابع عشر الميلادي تقريباً الدور الرئيس والحيوي في تأريخ العراق الحديث، اذ أنها وبسبب غياب الدولة العراقية مثلت العراقيين المعروفين وعبر تاريخهم الطويل الذي يمتد لأكثر من ثلاثة آلاف سنة، بنزوعهم للحرية ورفضهم للاحتلال والتسلط الأجنبي والعبودية، والذي أضاف له الإسلام العقيدة الإيمانية الراسخة والواجب الشرعي في حب الوطن والتمسك بالقيم والاخلاق السامية .

وللعشائر العراقية في الماضي دور مشهود ومعروف في المجتمع، ويحسب لها حسابات كثيرة، و هذا الدور قائم حتى الآن ، فالكثير من المشاكل الاجتماعية قد لا يحلها القانون، أو قد يحلها ولكن تبقى عليها معلقات كثيرة ذات تأثير نفسي –اجتماعي في حياة الفرد والمجتمع ورغم التطور الحضاري والقانوني إلا أن التقاليد والأعراف العشائرية موجودة حتى الآن ، ولا يمكن إهمال دور كل قبيلة من قبائل العراق أو من عشائره في الحالة الاجتماعية أو في المستقبل السياسي للعراق.

وعلى الرغم من كل هذا الا ان بعض العشائر العراقية والتي هي من المكونات الفاعلة في المجتمع العراقي قد خدعت – بعد سقوط النظام السابق عام 2003 – بما تدعو اليه المنظمات الارهابية وغلبت على امرها فوفرت ملاذا آمنا لها ودعمتها ، ولكن ما ان عرفت نواياها الحقيقية وما تريد ان تفرضه من قيود متخلفة وطارئة على المجتمع العراقي ، نراها انتفضت وشكلت مجالس إنقاذ وصحوات لمحاربة تنظيمات القاعدة وغيرها في العراق من التنظيمات الارهابية وهذا يشير الى ان الارهاب مرفوض اجتماعيا وهو جسم غريب على المجتمع العراقي[19] .

وقد سعت العشائر العراقية الى عقد مؤتمرات وندوات والتوقيع على مواثيق تتضمن التصدي الفعلي لكل ما يشوب امن وسلامة المواطن والوطن، وتوحيد الجهد العشائري الوطني والعمل على تهذيب وتوحيد الاعراف لتكون ايجابية اكثر، ومكافحة الارهاب بكل اشكاله ومن يقف ورائه والتعهد بالبراءة التامة عن كل من انخرط بشبكات الارهاب الاجرامية وفرق الموت، ومطاردة كل من يحمل السلاح بوجه سلطة الدولة ويعمل ضد القانون . وتعزيز دور العشائر المسؤول في بناء السلم الاهلي والمساهمة في تطوير المجتمع على وفق مبادئ حقوق الانسان مستندين على الثوابت الاسلامية والقيم الاجتماعية الاصيلة لتحقيق العدالة والكرامة.

**ت- دور المؤسسات الدينية**

بما أن الدين يرسم اطرا عامة واضحة في توجيه الأدوار المختلفة لأفراد الأسرة في الاعتناء بأطفالهم وتنشئتهم بطريقة سليمة، فإن تأثير هذه المؤسسة يتم بشكل تراكمي تاريخي أو بشكل مقصود لتوجيه الناشئين، وهو تأثير اكبر من مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى ، وخاصة في المجتمعات الإسلامية اذ يفوق تأثير المؤسسة الدينية كل التأثيرات المختلفة سواءا كان التأثير اساسيا أوثانوياً [20] ويأتي هذا الدور من المساجد والكنائس ومختلف دور العبادة وما يرتبط بها من مؤسسات أو أشخاص يعلّمون الأسس الدينية وما يتعلق بها من أفكار اجتماعية اقتصادية تاريخية ثقافية إنسانية. اذ تتميز المساجد والكنائس بمكانة عظيمة في الدول العربية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، لأن الدين يؤدي في المجتمعات الإنسانية دورا كبيرا في حياة الناس[21]. فالمؤسسات الدينية لها تأثيرها الاكبر في التربية والتوعية الفكرية من خلال التركيز على قيم السلام والتسامح وطرح الامثلة على الرموز الدينية التي تعطي هوية اجتماعية وسياسية متميزة وبخاصة في المناسبات التي تقام للتأثير في الشباب والرأي العام والتوجيه نحو مفاهيم معينة. فالدين يدخل في النسيج الاجتماعي للانسان ، و غالبا ما تكون المؤسسات الاجتماعية الأخرى مقيدة بما تلقّنه المؤسسات الدينية من تعاليم الدين فلا تشذ عنها. ويمكن القول أن دور العبادة تعمل على تعليم الفرد والجماعة التعاليم والمعايير الدينية التي تمد الفرد بإطار سلوكي معياري، فيتم توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين الطبقات وترجمة التعاليم الدينية إلى سلوك عملي.

ان تاريخ العنف الديني طويل على مر العصور وفي كافة الأديان ، فقد عرفت أوربا الإرهاب باسم الدين في العصور الوسطى حتى قيام الثورة الفرنسية ،وبعد الثورة مرت

الحركات الدينية بمرحلة سكون إلى بداية القرن العشرين ،حيث كانت أحداث الحرب العالميـــة الأولى والثانية قد قلبت مجرى التاريخ وأدت إلى إفراز حركات متعددة لدوافع ومن ضمنها تلك التي تكون دوافعها دينية[22] فقد يدفع التعصب والإقصاء مجموعة مذهبية أو دينية إلى محاولة فرض قناعتها المذهبية أو الدينية على المجموعات الأخرى أو على المجتمع بأسره عن طريق الأعمال الإرهابية لحملهم على الانصياع أو اتخاذ الإرهاب وسيلة للوصول إلى السلطة لتسهيل فرض ما تراه تلك المجموعات، ان دوافع الإرهاب متعددة ويعد الدافع الديني المبني على سوء فهم الشريعة الإسلامية من أسباب الإرهاب في العراق، فضلا عن الدوافع السياسية وذلك لاجل الحصول على مكاسب سياسية تتمثل بالوصول الى سدة الحكم في البلاد بطريقة غير شـــرعية ومن تلك الاعمال هدم الممتلكات وقتل وحرق الأحياء من الرجال والنساء والأطفال[23].

ان الجانب النفسي الناشئ عن الضعف الديني والفراغ الروحي واختلال القيم والقلق الذي يعاني منه الشباب وغياب فرص الحياة الكريمة يؤدي إلى ضغوط نفسية كبيرة تولد الشعور بالكراهية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه الفرد وتولد الرغبة بالانتقام منه كذلك، لذا فأن التوعية الدينية الصحيحة وفتح الآفاق العلمية والمعرفية لأفراد المجتمع افضل الطرق لدعم نموهم المعرفي والقيمي والاخلاقي الذي يتحكم في توجيه مواقفهم وقراراتهم. وبالتالي، فإن هذه المعرفة تتحول الى دوافع وقوة تدفع مالكها الى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية تجاه القضايا التي تهدد امنه واستقراره كفرد ضمن المجتمع، وبغياب هذا الدور فان السيطرة والهيمنة العبثية من قبل المؤسسة الدينية الذي ينافي حقيقة وظيفتها السامية سيتحول الى وظيفة تحريضية عنفية مباشرة او غير مباشرة عن طريق ادارة الصراع الفكري الخفي الذي يغزو بصمت العقول ، ويلبس اقنعة عدة ، فيظهر في هيئة ممارسات مادية ارهابية لا عهد لمجتمعاتنا الإسلامية البسيطة بها، ولأن طبيعة الإرهاب وجرائمه التي تكمن خلفها تنظيمات سرية هي طبيعة الخفاء والغموض، والإبهام بتفكك العلاقات بين انواع الجرائم التي تغذيه وبين محركاتها.

وعلى الرغم من ان للمؤسسة الدينية هذا الوجه المظلم الذي قد يكون اداة للإرهاب والعنف، لا ترحم صغيراً ولا كبيراً الا ان لها وجهاً اخر مشرقاً وامناً، وهو ماتعمل على تأصيله اعتماداً على الاحتكام للشرع وضبط الفتاوى الشرعية في امور الدين والدنيا، والتسامح في اطار المعقول وغير الضار، والحوار المعتدل الذي يسقط الشبهات، ويعلي الحقائق الواضحات، وكل ذلك تسعى اليه المؤسسة الدينية والى نشره بين فئات المجتمع ، وتدعيمه مهما

اعتراه عدم فهمهم الأولي له، او عدم اخذهم به؛ لأن المعرفة التي من طرق اكتسابها وإكسابها التعلم والتعليم، رحمة كونية من الله – جل وعلا – انزلها مع رسله – عليهم افضل الصلاة وأتم التسليم – وأنزل تشريعها معها، كيلا تستخدم في غير وظيفتها السامية الآمنة؛ يقول تعالى: {ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين} . فدور المؤسسة الدينية في مكافحة الإرهاب هو تبليغ رسالة الإسلام الى العالم بالحكمة والموعظة الحسنة، وتعليم وتثقيف ابناء المسلمين في العالم وتعليمهم العقيدة الإسلامية الصحيحة وبالتالي فإن هدفها هو خدمة الإنسانية ونشر الإسلام والسلام، وليس في مناهجها وأبجدياتها ما يدعو الى العنف والإرهاب، بل من مناهجها وأهدافها نبذ العنف والإرهاب والدعوة الى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة .

ان اكثر ما يواجه المجتمعات خطورة هو التطرف الديني والتعصب القومي حتى في المجتمعات غير المتنوعة قوميا ودينيا ، وبما ان العراق هو دولة متعددة القوميات والاديان والمذاهب لذا يبرز دور التطرف الديني والتعصب الديني والقومي كعنصر يهدد وحدة المجتمع اذا ما استغل لهذا الغرض ، خاصة وان من طبيعة الفرد العراقي انه يرى في القائد الديني مثلا اعلى يطيع اوامره وينفذ فتاواه بدون مناقشة . ان مسؤولية نشر الوعي الديني تقع بالدرجة الاساس على رجال الدين وعلى رموز المجتمع الذين لهم تاثير مباشر عليه [24]

ولاجل مكافحة الارهاب يتطلب من المؤسسة الدينية التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الاخرى للقيام بالوظائف التي تحد من فعالية العوامل التي تساعد افراد المجتمع على الانتماء للتنظيمات الارهابية ، والعوامل التي مكنت التنظيمات الارهابية من اقتناص وتجنيد الافراد لصالح التنظيم ، وذلك يتطلب من المؤسسة الدينية في مجال مكافحة جرائم الإرهاب ان تقوم بالآتي :

**اولا** : بيان الحكم الشرعي للجرائم الإرهابية ولمن يأوي الارهابي او يتستر عليه او يخفي معلومات تساعد على القاء القبض عليه .

**ثانيا** : دحض الخطاب الديني الذي يروج له مفكروا التنظيمات الارهابية والتفسير الصحيح للأدلة التي يعتمدونها وبخاصة ان الفكر المتطرف يستخدم عادة الأدلة الدينية ويؤول تفسيرها لخدمة أهدافه الظاهرية.

**ثالثا** : مناقشة الأفكار التي يطرحها منظرو الفكر المتطرف على المجتمع مناقشة علمية وتحليلها وتبيان الاهداف الارهابية الكامنة خلفها .

**رابعا** : توضيح الفوارق بين التدين والتطرف ، والتأكيد على أن التدين سمة الأنبياء والصالحين.

**خامسا:** تطوير الخطاب الديني وجعله يتماشى مع العقل العلمي والمنطقي الجدلي ومقبولا لشريحة الشباب وذوي الثقافة والتعليم المحدود ، وجعله مقبولا ومقنعا ومحببا لنفوس كافة شرائح المجتمع .

وحينما تضطلع المؤسسة الدينية بدورها بشكل صحيح فأن هذا سيؤدي الى ظهور تراجع ملحوظ من قبل بعض منظري الفكر المتطرف ومن بعض العناصر المنتمية للتنظيمات الارهابية التي انساقت دون وعي صحيح ، والأهم من ذلك كله سيؤدي الى نشوء تيار اجتماعي مقاوم لفكر وأنشطة التنظيمات الارهابية المتطرفة .

وقد ورد في الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب ، بعض الاليات التي ينبغي على الخطيب الديني العمل بها وهي :

- توجيه سلاحه الفكري بالشكل الذي يفضل مصلحة المجموع على مصلحة الفئة ويحفظ مصلحة الفئة من ضمن مصلحة المجموع .
- استغلال التوعية والارشاد الديني كخط الدفاع الاهم والاقوى ضد الجرائم الارهابية
- القيام بحملة توعية شاملة ومستمرة تنطلق من المساجد وتعمم على سائر التجمعات ويكون مضمون التوعية بيان قبح الافعال الارهابية وتحريمها شرعا ونبذها عقلا واظهار سوء عواقبها في الدنيا والاخرة وخطورتها على الارهابي نفسه وما يلحق به من غضب الله وسخطه وما يجلبه لنفسه من ذل وهوان ولاسرته من تشرد وحرمان
- اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الافكار المتطرفة والمنحرفة والمسمومة التي تملا عقول الارهاب .
- تعرية الدوافع الايديولوجية التي يعتقد المتطرفون انها تبرر اللجوء لاعمال العنف وكشف زيفها وبطلانها .

ث- دور مؤسسات المجتمع المدني

ان تعاون مؤسسات المجتمع المدني للوقاية من الارهاب والتصدي له ، هي من أهم الآليات التي تدفع الى مكافحة الارهاب على صعيد الواقع العملي ، اذ ينبغي ان تعمل مثل هذه المؤسسات على وفق برامج و أنشطة معدة من قبل مواطنين يعملون فيها على سبيل التطوع ، و تضطلع هذه المؤسسات بإعداد الدراسات الميدانية و جمع المعلومات عن الظواهر الأمنية والاسهام في رسم السياسات العامة للوقاية من الجريمة و الانحراف والتي هي الادوار التمهيدية للارهاب ، لذا ينبغي ان تقوم هذه المؤسسات بالأنشطة المختلفة ومنها:

- ان تخطط هذه المنظمات بناءا على أفكار جادة لصياغة استراتيجية مدنية وبرامج تستهدف رفع قدرات ووعي المواطن من خلال ورش العمل النشطة والفعالة التي تقيمها للوقاية ومواجهة الارهاب
- تنظيم حملات التوعية الجماهيرية المستمرة للوقاية من الانحراف والوقوع في براثن الجريمة والارهاب وبخاصة للشباب .
- التوعية بمخاطر التعصب الديني والقومي وترسيخ روح المواطنة العراقية عند افراد المجتمع .
- القيام بالدراسات والمسوحات الميدانية واستطلاعات الرأي حول الظواهر و المشكلات الأمنية التي تؤدي إلى الانحراف و الجريمة والارهاب .
- إصدار وتوزيع المطبوعات والنشرات و الكتيبات التوعوية لمكافحة الارهاب.
- التنسيق مع الأجهزة الأمنية لمكافحة الارهاب لعقد المؤتمرات والندوات واللقاءات مع عموم المجتمع والجامعات ومراكز الابحاث من اجل التوعية بمظاهر الارهاب وطرق الوقاية منه وسبل مكافحته .
- التعبير عن الشجب والاستنكار وادانة كل الاعمال الارهابية في المجتمع وحث المواطنين نبذ العنف والتمييز والتعصب بجميع اشكاله واستنهاض القيم المدنية والاخلاق النبيلة في المجتمع .
- ايجاد السبل المشروعة والمشتركة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية وذات العلاقة بالموضوع والتي تساعد على ترسيخ قيم المواطنة ونبذ العنف والارهاب والحيلولة دون التأثر بالأفكار التي تروجها العصابات الإرهابية ، وذلك عن طريق وعيه لما له من

حقوق وما عليه من واجبات لقطع دابر العناصر الإرهابية التي تحاول التوغل بين صفوف المواطنين والتأثير على سلوكهم الفكري والاجتماعي بصورة وأخرى ليكونوا أدوات تخريبية . اذ يقع على عاتق كل مؤسسة مدنية أن تقوم بوظيفتها بشكل متكامل ومترابط مع المؤسسات الأخرى ،فعملية صهر آراء المواطن وأفكاره ومعتقداته وسلوكه وقيمه ينبغي ان تتوافق ومبادئ المواطنة ومعناها الحقيقي وما يترتب عليها دون اي قيود.

**سابعا :النتائج**

- تشابه الارهاب دوليا ومحليا في العراق وهذا ويؤكد ان مصادره واحدة.
- حرص الارهاب على استخدام العنف بشتى صوره اتجاه الاشخاص والمنشآت لتحقيق الرعب كنتيجة وكهدف في الوقت ذاته، ويستهدف الارهاب ضحايا مباشرين او غير مباشرين.
- للارهاب أهداف سياسية في العراق .
- استخدام الارهاب للتقنية الحديثة واتباع أساليب حديثة ومبتكرة في كل عملية ارهابية .
- الارهاب في العراق يعمل خارج الاطار القانوني المحلي او الدولي .
- اعتماد العراق على مباديء اساسية في مكافحة الارهاب تم الاعتماد عليها في بناء الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب.
- عدم توافر استراتيجية مدنية وطنية شاملة للمؤسسات الاجتماعية تتضمن خططا فرعية تنفيذية تتناول المهام الوطنية الملقاة على عاتق المواطن وهذه المؤسسات في الوقاية و مكافحة الارهاب .
- من الاسباب التي تضعف دور المواطن والمؤسسات الاجتماعية في مكافحة الارهاب هي :

❖ الخوف من الخوض في هذا المجال نظرا لما تركه الارهاب من الم وذعر واحباط لدى المواطن العراقي .

❖ روح الاعتمادية التي تستوطن المواطن العراقي بسبب تطبيعه الطويل من قبل النظام السابق على ان القضايا الامنية هي من مهام السلطة حصريا .

❖ ضعف فهم مؤسسات المجتمع المدني لدورها الحقيقي في هذا المجال .

❖ انشغال المؤسسة العشائرية والدينية في مواجهة التعصب والطائفية وما افرز من مشكلات واسعة وكبيرة في المجتمع العراقي .

❖ حداثة تجربة المجتمع العراقي في التعرض للارهاب .

❖ التشابك المفاهيمي بين مصطلحي الارهاب ومقاومة قوات التحالف وسعي الارهاب على خلط الملفين اعلاميا .

- ان تعزيز الثقة بين المواطن ورجل الامن يتطلب تطبيق وسيادة القانون بشكل متساو بين الجميع دون اي تمييز، وان لا تكون الاعتقالات بدافع شخصي او انتقامي.
- انتشار ثقافة الثأر والانتقام في مجتمعنا بشكل عام وبخاصة بين المواطن وممثلي السلطة الامنية و هي ثقافة تراكمت منذ نشأة الدولة العراقية بسبب طبيعة الانظمة الشمولية التي تعاقبت على ادارة الحكم في العراق لذا يصعب اعفاء اي طرف حاليا –المواطن او رجل الامن – من تأثير هذه الثقافة على سلوكه الشخصي.
- ينبغي ان يؤمن المواطن ورجل الامن انه لايمكن انهاء العنف بالعنف مهما كانت الاسباب والمبررات.
- جهل المواطن بطبيعة العمل الامني ومدى تحمل رجل الامن جملة من المخاطر اليومية هو وعائلته وتصوره الخاطئ باستيلائه على سلطة معينة وان ترويج ذلك عبر وسائل الاعلام يدفع الى اختلاق الازمات بين الطرفين .
- يتعرض رجال الامن الى الاعتداءات او المضايقات من قبل المواطنين عند حصول الحوادث رغم عملهم الانساني.
- اهمية دور المواطن من خلال اقامة تعاون فعال مع جهاز مكافحة الارهاب .
- ان مصالح الشعب العراقي هي ابعد ما تكون عن اهداف الارهابيين الذين لم يقدموا له الا الجرائم الوحشية. لذا غالبا ما يلجأ الارهابيين الى تجنيد المجرميم في عملياتهم الارهابية .
- اهمية التدابير الوقائية في مكافحة الارهاب وتشمل دعم الدولة للاسرة لضمان التربية السليمة للنشء الجديد والشباب والتركيز على القيم الروحية والاخلاقية والتربوية الصحيحة .
- سعت العشائر العراقية الى عقد مؤتمرات وندوات والتوقيع على مواثيق تتضمن التصدي الفعلي لكل ما يشوب امن وسلامة المواطن والوطن، وتوحيد الجهد العشائري الوطني والعمل على تهذيب وتوحيد الاعراف لتكون ايجابية اكثر، ومكافحة الارهاب بكل اشكاله ومن يقف ورائه والتعهد بالبراءة التامة عن كل من انخرط بشبكات الارهاب الاجرامية وفرق الموت، ومطاردة كل من يحمل السلاح بوجه سلطة الدولة ويعمل ضد القانون . وتعزيز دور العشائر

المسؤول في بناء السلم الاهلي والمساهمة في تطوير المجتمع على وفق مبادئ حقوق الانسان مستندين على الثوابت الاسلامية والقيم الاجتماعية الاصيلة لتحقيق العدالة والكرامة.

- ان العراق دولة متعددة القوميات والاديان والمذاهب لذا يبرز دور التطرف الديني والتعصب الديني والقومي كعنصر يهدد وحدة المجتمع اذا ما استغل لهذا الغرض ، خاصة وان من طبيعة الفرد العراقي انه يرى في القائد الديني مثلا اعلى يطيع اوامره وينفذ فتاواه بدون مناقشة .
- ان مسؤولية نشر الوعي الديني تقع بالدرجة الاساس على رجال الدين وعلى رموز المجتمع الذين لهم تاثير مباشر عليه.
- يتطلب من المؤسسة الدينية التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الاخرى للقيام بالوظائف التي تحد من فعالية العوامل التي تساعد افراد المجتمع على الانتماء للتنظيمات الارهابية ، والعوامل التي مكنت التنظيمات الارهابية من اقتناص وتجنيد الافراد لصالح التنظيم .
- وحينما تضطلع المؤسسة الدينية بدورها بشكل صحيح فأن هذا سيؤدي الى ظهور تراجع ملحوظ من قبل بعض منظري الفكر المتطرف ومن بعض العناصر المنتمية للتنظيمات الارهابية التي انساقت دون وعي صحيح ، والأهم من ذلك كله سيؤدي الى نشوء تيار اجتماعي مقاوم لفكر وأنشطة التنظيمات الارهابية المتطرفة .
- تعاون مؤسسات المجتمع المدني للوقاية من الارهاب والتصدي له ، هي من أهم الآليات التي تدفع الى مكافحة الارهاب على صعيد الواقع العملي ، اذ ينبغي ان تعمل مثل هذه المؤسسات على وفق برامج و أنشطة معدة من قبل مواطنين يعملون فيها على سبيل التطوع ، و تضطلع هذه المؤسسات بإعداد الدراسات الميدانية و جمع المعلومات عن الظواهر الأمنية والاسهام في رسم السياسات العامة للوقاية من الجريمة و الانحراف والتي هي الادوار التمهيدية للارهاب.

**ثامنا : التوصيات**

1. اجراء دراسة عن دور الاعلام الوطني في مكافحة الارهاب في العراق.
2. اجراء دراسة عن دور المؤسسة التربوية والتعليمية في مكافحة الارهاب في العراق .
3. اجراء دراسة دراسة مسحية لتعرف وعي المواطن بدوره الوطني في مكافحة الارهاب في العراق .
4. اجراء دراسة وصفية عن التحديات التي تواجه مكافحة الارهاب في العراق .

**تاسعا : المقترحات**

1. ضرورة تفعيل الدولة لمبدأ إشراك المواطن في مكافحة الإرهاب من خلال إقامة ندوات علمية ومحاضرات ومسابقات وطباعة كتب ونشرات
2. اشراك الأكاديميين بغرض التوعية والتصدي للإرهاب على جميع المستويات واجراء الابحاث والدراسات وتقديم الاستشارات للاجهزة الامنية .
3. تخصيص جوائز لمسابقات وطنية تخصص مجالاتها لمكافحة الإرهاب والتطرف وتشمل البحث العلمي، والشعر الفصيح والشعر الشعبي، والفن التشكيلي، ومجال الكاريكاتير، والتصوير الضوئي، والأغنية الوطنية .
4. تأصيل منهج الوسطية ومعالجة الغلو والتطرف والتعصب الديني، مع تنمية الوازع الديني لدى أفراد المجتمع وتقوم به جميع المؤسسات الاجتماعية.
5. استخدام كافة الوسائل الممكنة لنشر الثقافة المعتدلة من خلال وسائل الإعلام بالأساليب المناسبة لتصل الرسالة الإعلامية الهادفة لشرائح المجتمع كافة.
6. يجب تطبيق القانون والالتزام بالدستور تطبيقا كاملا والتزاما تاما بدون ادنى تردد او تأخر ومهما كانت النتائج.
7. توحيد الجهود والتوجه لمواجهة الارهاب بقوة وحزم وعدم منح الارهابيين اي ثغرة للدخول منها لأي سبب او اي فرصة حتى لايلتقط الارهاب انفاسه ويعيد الكرة .
8. ضرورة اعادة تنظيم العلاقة وتوزع الادوار التفاعلية بين المواطن ورجل الامن.
9. ايجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الابلاغ عن الاعمال الارهابية والكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها.
10. . اشراك مؤسسات المجتمع المدني في الانشطة التي تستهدف مكافحة الارهاب ودعمها ماديا ومعنويا ومطالبتها بقيامها بدورها الوطني في هذا المجال .
11. يتطلب من المؤسسة الدينية في مجال مكافحة جرائم الإرهاب ان تقوم بالآتي :

- بيان الحكم الشرعي للجرائم الإرهابية ولمن يأوي الارهابي او يتستر عليـــه او يخفـــي معلومات تساعد على القاء القبض عليه .

- دحض الخطاب الديني الذي يروج له مفكروا التنظيمات الارهابية والتفسير الصحيح للأدلة التي يعتمدونها وبخاصة ان الفكر المتطرف يستخدم عادة الأدلة الدينية ويؤول تفسيرها لخدمة أهدافه الظاهرية.
- مناقشة الأفكار التي يطرحها منظرو الفكر المتطرف على المجتمع مناقشة علمية وتحليلها وتبيان الاهداف الارهابية الكامنة خلفها .
- توضيح الفوارق بين التدين والتطرف ، والتأكيد على أن التدين سمة الأنبياء والصالحين
- تطوير الخطاب الديني وجعله يتماشى مع العقل العلمي والمنطقي الجدلي ومقبولا لشريحة الشباب وذوي الثقافة والتعليم المحدود ، وجعله مقبولا ومقنعا ومحببا لنفوس كافة شرائح المجتمع .

12. ورد في الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب ، بعض الاليات التي ينبغي على الخطيب الديني العمل بها وهي :

❖ توجيه الخطيب لسلاحه الفكري بالشكل الذي يفضل مصلحة المجموع على مصلحة الفئة ويحفظ مصلحة الفئة من ضمن مصلحة المجموع .

❖ استغلال التوعية والارشاد الديني كخط الدفاع الاهم والاقوى ضد الجرائم الارهابية .

❖ القيام بحملة توعية شاملة ومستمرة تنطلق من المساجد وتعمم على سائر التجمعات ويكون مضمون التوعية بيان قبح الافعال الارهابية وتحريمها شرعا ونبذها عقلا واظهار سوء عواقبها في الدنيا والاخرة وخطورتها على الارهابي نفسه وما يلحق به من غضب الله وسخطه وما يجلبه لنفسه من ذل وهوان ولاسرته من تشرد وحرمان .

❖ اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الافكار المتطرفة والمنحرفة والمسمومة التي تملا عقول الارهاب .

❖ تعرية الدوافع الايديولوجية التي يعتقد المتطرفون انها تبرر اللجوء لاعمال العنف وكشف زيفها وبطلانها .

## الهوامش :

[1] **قانون مكافحة الارهاب** رقم 13 لسنة 2005 م1 ، جهاز مكافحة الارهاب في العراق.

2 محمد خلف، **مبادئ علم الإجرام** (1988) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، بنغازي ، ط4، ص25.

[3] الخولي، سناء ( 1974). **الأسرة في عالم متغير** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ص3

[4] المرنيسي ، فاطمة ( 1977) تطور العائلة المغربية ،**مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** ،عدد2 ،ص199

[5] مداسي ،فاروق( 2003) **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، دار مدني للطباعة والنشر، الجزائر ص 233-224

[6] المنشاوي، محمد (1426هـ) رأي الجمهور في الشرطة المجتمعية، ورقة عمل مقدمة لندوة "مفهوم الشرطة المجتمعية" المنعقدة في **أكاديمية شرطة دبي بالتعاون مع جامعة نايف العربية بدبي** من 8/15 حتى 8/17 /

[7] بولتز ، فرانك وآخرون ( 1999) **أسس مكافحة الإرهاب** ، ترجمة د. هشام الحناوي ، القاهرة : المكتب العربي للمعارف

[8] العكرة ، أنونيس (1983) **الإرهاب السياسي** ، بيروت : دار الطليعة ص17

[9] الهواري ، عبد الرحمن ( 2002) **التعريف بالإرهاب وأشكاله** ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

[10] الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب ،2008-2012: ص20 – مصدر

[11] بولتز – مصدر سابق

[12] عبد المطلب ، ممدوح عبدالحميد ( 2002) **استراتيجيات الشرطة لمكافحة الإرهاب**، الشارقة: مكتب بحوث الشرطة

13 الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب ، 2008-2012: ص7 – مصدر سابق

14 جريدة الصباح http://www.alsabaah.com 30/9/2012

15 http://ccslr.org الموقع الالكتروني للمركز المدني للدراسات والاصلاح القانوني بتاريخ 3/1/2012

[16] الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب ، 2008-2012ص10 -11- مصدر سابق

[17] الكتاني، فاطمة ( 2000) **الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية** ، الشروق، المغرب ص48

[18] عقلة ، محمد (1983) **نظام الأسرة في الإسلام** ، عمان : مكتبة الرسالة الحديثة ص14

[19] **الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب** ، 2008-2012ص 10-11

[20] الحارثي، زايد( 1999) **التنشئة الاجتماعية والسلوك المأمول للشباب**، جمعية المعلمين الكويتية، الكويت ص10 .

[21] أبراش، إبراهيم (1998) **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق، الأردن ص221

[22] محمد، خلف (1988) مبادئ علم الإجرام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،بنغازي، ط4،ص325

[23] بوساق ، محمد المدني(2004) **الإرهاب وأخطاره** ، الرياض ،ص26

[24] **الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب** ،2008-2012 ص24-25

## المصادر

1. القرآن الكريم
2. **قانون مكافحة الارهاب** رقم 13 لسنة( 2005 ) م1 ، جهاز مكافحة الارهاب في العراق.
3. محمد خلف، **مبادئ علم الإجرام** (1988) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، بنغازي ، ط4.
4. الخولي، سناء ( 1974). **الأسرة في عالم متغير** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
5. المرنيسي ، فاطمة ( 1977) تطورالعائلة المغربية ،**مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** ،عدد2 .
6. مداسي ،فاروق( 2003) **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، دار مدني للطباعة والنشر، الجزائر .
7. المنشاوي، محمد (1426هـ) رأي الجمهور في الشرطة المجتمعية، ورقة عمل مقدمة لندوة "مفهوم الشرطة المجتمعية" المنعقدة في **أكاديمية شرطة دبي بالتعاون مع جامعة نايف العربية بدبي** من 8/15 حتى 8/17
8. بولتز ، فرانك وآخرون ( 1999) **أسس مكافحة الإرهاب** ، ترجمة د. هشام الحناوي ، القاهرة : المكتب العربي للمعارف.
9. العكرة ، أدونيس (1983) **الإرهاب السياسي** ، بيروت ، دار الطليعة .
10. الهواري ، عبد الرحمن ( 2002) **التعريف بالإرهاب وأشكاله** ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .
11. عبد المطلب ، ممدوح عبدالحميد ( 2002) **استراتيجيات الشرطة لمكافحة الإرهاب**، الشارقة: مكتب بحوث الشرطة.
12. جريدة الصباح http://www.alsabaah.com 30/9/2012
13. http://ccslr.org الموقع الالكتروني للمركز المدني للدراسات والاصلاح القانوني بتاريخ 3/1/2012

14 الكتاني، فاطمة ( 2000) **الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية** ، الشروق، المغرب
15 عقلة ، محمد (1983) **نظام الأسرة في الإسلام** ، عمان : مكتبة الرسالة الحديثة .
16 الحارثي، زايد( 1999) **التنشئة الاجتماعية والسلوك المأمول للشباب**، جمعية المعلمين الكويتية، الكويت .
17 أبراش، إبراهيم (1998) **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق، الأردن.
18 بوساق ، محمد المدني(2004) **الإرهاب وأخطاره** ، الرياض .